

أثر الوعي المالي في الحد من مخاطر التعثر المالي لدى الأفراد: دراسة تطبيقية على إدارة الدخل
والمصروفات والالتزامات البنكية في منطقة الرياض

إعداد الطالب/

حمد علي السديري

الرقم الجامعي/

253001679

إشراف/

أ.د. الفصيل عبد الحميد محمد

أ.د. فايز علي جراد

العام الدراسي

2026م

قائمة المحتويات

3	المقدمة
4	مشكلة الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	أهداف الدراسة
7	تساؤلات الدراسة
7	فرضيات الدراسة
8	الدراسات السابقة
12	المنطلقات النظرية للدراسة
14	المنهجية وطرق البحث
15	أدوات الدراسة
16	حدود الدراسة
18	المراجع

المقدمة

تشهد المجتمعات المعاصرة تحولات اقتصادية متسارعة ومتنوعة، تتسم بتعقيد الهيكل المالي وتغيرات دورية في معدلات التضخم وأسعار الفائدة، مما يفرض على الأفراد تحديات مالية متزايدة تتعلق بإدارة الموارد المالية الشخصية بشكل مستدام. وفي هذا السياق، يظهر الوعي المالي كأحد العوامل الأساسية التي تُمكن الأفراد من مواجهة هذه التحديات والتخطيط لمستقبل اقتصادي مستقر، والحد من المخاطر المرتبطة بالتعثر المالي. ويُفهم الوعي المالي عادةً على أنه القدرة على إدراك المبادئ المالية الأساسية، وفهم كيفية توزيع الموارد المالية بين الدخل والمصروفات والادخار والاستثمار، إضافةً إلى القدرة على تقييم المخاطر المالية واتخاذ قرارات سليمة بشأن التعامل مع القروض والالتزامات البنكية. إن تعزيز هذا الوعي يمثل خطوة حاسمة نحو حماية الأفراد من الوقوع في الأزمات المالية الناتجة عن سوء إدارة الموارد أو التعرض للديون غير المدروسة (Katnic، 2024).

تشير الأبحاث والدراسات السابقة إلى أن غياب الثقافة المالية يعد من أبرز العوامل التي تؤدي إلى التعثر المالي. فمع تزايد العروض المالية وتنوع المنتجات البنكية والخدمات الائتمانية، غالبًا ما يفتقر الأفراد إلى الفهم الكافي لكيفية استخدام هذه المنتجات بطريقة تحقق الاستفادة القصوى وتقلل من المخاطر. ومن أبرز مظاهر هذا النقص في الثقافة المالية تراكم الديون، والفشل في الالتزام بالمواعيد النهائية للسداد، وعدم القدرة على التوازن بين المصروفات والدخل الشهري، مما ينعكس سلبًا على الاستقرار المالي والنفسي للفرد. وتبرز هذه المشكلة بشكل جلي في المدن الكبرى مثل منطقة الرياض، حيث يتسم نمط الحياة بسرعة وتنوع الاحتياجات، ويزداد الضغط المالي على الأفراد نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة ومحدودية التخطيط المالي الشخصي (Al-Khazaleh، 2026).

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الوعي المالي ومخاطر التعثر المالي، مع التركيز على كيفية إدارة الأفراد لدخلهم ومصروفاتهم والتزاماتهم البنكية. ويكتسب التركيز على منطقة الرياض أهمية خاصة، كونها المركز الاقتصادي الحيوي للمملكة العربية السعودية، ومهدًا للأنشطة المالية والتجارية المتنوعة، حيث تتوفر فرص واسعة للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، ما يجعلها بيئة مثالية لدراسة سلوك الأفراد المالي. ومن خلال دراسة هذا السياق، يمكن استخلاص نتائج تعكس تأثير الوعي المالي على القدرة على إدارة الالتزامات المالية اليومية، وتقليل احتمالية الوقوع في التعثر المالي، بما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الشخصي والاجتماعي (Hamdaoui، 2023).

إن أهمية هذه الدراسة تتضح في كونها تسعى إلى تقديم رؤية تطبيقية وعملية حول كيفية تعزيز الثقافة المالية لدى الأفراد، وكيفية تمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة تتعلق بالدخل والمصروفات والالتزامات البنكية. كما تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية للأفراد والمؤسسات المالية، تساهم في الحد من حالات التعثر المالي، ورفع مستوى الوعي بالمخاطر المالية المختلفة، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويعزز القدرة على مواجهة التحديات المالية المستقبلية (Elgin، 2025).

تعتبر هذه الدراسة محاولة لفهم الدور الحيوي الذي يلعبه الوعي المالي في حماية الأفراد من مخاطر التعثر المالي، من خلال تسليط الضوء على ممارسات إدارة الدخل والمصروفات والالتزامات البنكية، ضمن بيئة اقتصادية متغيرة ومعقدة مثل منطقة الرياض. ومن خلال هذا الفهم، يمكن تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز الثقافة المالية وتقليل التعرض للمخاطر المالية، بما يخدم رفاهية الأفراد واستقرار المجتمع الاقتصادي بشكل عام.

مشكلة الدراسة

تواجه المجتمعات المعاصرة، وخاصة الأفراد في المدن الكبرى مثل منطقة الرياض، تحديات مالية متزايدة نتيجة التغيرات الاقتصادية المستمرة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتعدد المنتجات والخدمات البنكية. ومن أبرز هذه التحديات التعثر المالي، الذي ينتج غالبًا عن سوء إدارة الموارد المالية الشخصية وعدم وجود وعي مالي كافٍ لدى الأفراد. ويعني التعثر المالي عدم قدرة الأفراد على الوفاء بالتزاماتهم المالية في الوقت المناسب، سواء كانت مستحقات قروض بنكية، أو دفع الفواتير الشهرية، أو حتى تغطية النفقات اليومية الأساسية.

تتجلى مشكلة الدراسة الرئيسية في غياب أو ضعف الوعي المالي لدى الأفراد، مما يؤدي إلى صعوبة إدارة الدخل والمصروفات والالتزامات البنكية بشكل متوازن. فمع انتشار القروض الشخصية وبطاقات الائتمان والخدمات البنكية المعقدة، يصبح عدم الفهم الكامل لكيفية التعامل مع هذه الأدوات المالية سببًا رئيسيًا لتراكم الديون، وانخفاض القدرة على الادخار والاستثمار، وارتفاع احتمالية التعرض لمخاطر مالية شديدة، مما يهدد الاستقرار المالي والنفسي للأفراد. المشكلات المترتبة على هذه المشكلة الرئيسية متعددة وتشمل عدة أبعاد:

1. تراكم الديون والفشل في الوفاء بالالتزامات البنكية يؤدي إلى زيادة الضغوط المالية، وقد يضطر بعض الأفراد

إلى اللجوء إلى القروض الجديدة لتغطية الديون القديمة، مما يخلق حلقة مفرغة من التعثر المالي.

2. يترتب على التعثر المالي شعور مستمر بالقلق والتوتر لدى الأفراد، وقد يمتد أثره إلى الأسرة والمجتمع من خلال

النزاعات العائلية أو ضعف المشاركة الاجتماعية.

3. عدم وجود وعي مالي يمنع الأفراد من التخطيط الجيد لمستقبلهم المالي، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على

الادخار، الاستثمار، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

4. تزايد حالات التعثر المالي للأفراد يزيد من المخاطر على البنوك والمؤسسات المالية، ويؤثر على السيولة والجدوى

الاقتصادية لهذه المؤسسات، مما يعكس أهمية تعزيز الثقافة المالية لدى العملاء (Al-sayed, 2022).

انطلاقاً من المشكلة الرئيسية المتمثلة في ضعف الوعي المالي وتأثيره على التعثر المالي، يبرز السؤال الرئيسي للدراسة

الذي توجه إليه جميع الجهود البحثية: ما مدى أثر الوعي المالي في الحد من مخاطر التعثر المالي لدى الأفراد، مع التركيز

على إدارة الدخل والمصروفات والالتزامات البنكية في منطقة الرياض؟

أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في المساهمة في إثراء المعرفة الأكاديمية المتعلقة بعلاقة الوعي المالي بمخاطر التعثر

المالي لدى الأفراد. فعلى الرغم من تنوع الدراسات الاقتصادية والمالية التي تناولت موضوع الإدارة المالية الشخصية، إلا

أن القليل منها ركز بشكل محدد على تحليل أثر الوعي المالي في الحد من التعثر المالي في السياق السعودي، ولا سيما في

منطقة الرياض التي تشهد نشاطاً اقتصادياً متزايداً وتغيرات مستمرة في الأنماط الاستهلاكية والخدمات البنكية. ومن

هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية متكاملة حول كيفية ارتباط مستوى الوعي المالي بالقدرة على إدارة الدخل

والمصروفات والالتزامات البنكية بفاعلية، مما يتيح للباحثين والمهتمين في العلوم المالية والاقتصادية إطاراً تحليلياً

يعتمد على بيانات تطبيقية محلية. كما توفر الدراسة قاعدة علمية لتطوير نماذج بحثية مستقبلية تهدف إلى دراسة

السلوك المالي للأفراد، وتحليل تأثير العوامل النفسية والاجتماعية على القرارات المالية، وبالتالي المساهمة في بناء المعرفة

العلمية الخاصة بالثقافة المالية وإدارة الموارد المالية الشخصية (Nadir, 2025).

- الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية للدراسة في قدرتها على تقديم توصيات عملية للأفراد والمؤسسات المالية والجهات ذات العلاقة، بهدف تحسين إدارة الموارد المالية والحد من مخاطر التعثر المالي. إذ يمكن للأفراد الاستفادة من نتائج الدراسة في التعرف على أهم عناصر الوعي المالي، وفهم كيفية التخطيط المالي الأمثل لتوزيع الدخل، ومراقبة المصروفات، والالتزام بالدفعات البنكية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والنفسي لهم ولأسرهم. كما يمكن للمؤسسات البنكية استخدام النتائج لتصميم برامج وخدمات مالية توعوية تستهدف رفع مستوى الثقافة المالية بين العملاء، والحد من حالات التعثر المالي، مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المالية واستدامة الأداء الاقتصادي للمؤسسات. إضافة إلى ذلك، يمكن لنتائج الدراسة أن تدعم صانعي السياسات المالية في الجهات الحكومية والخاصة في وضع استراتيجيات شاملة لتعزيز الثقافة المالية في المجتمع، بما يساهم في بناء قاعدة اقتصادية أكثر استقراراً ويقلل من المخاطر المرتبطة بالديون والتعثر المالي على المستوى الفردي والمجتمعي (Ventre، 2024).

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحديد أثر الوعي المالي في الحد من مخاطر التعثر المالي لدى الأفراد، مع التركيز على إدارة الدخل والمصروفات والالتزامات البنكية في منطقة الرياض.

الأهداف الفرعية:

1. دراسة مدى معرفة الأفراد بالمبادئ الأساسية للوعي المالي وأهميته في التخطيط المالي الشخصي.
2. تحليل علاقة الوعي المالي بقدرة الأفراد على إدارة دخلهم بشكل فعال ومتوازن.
3. تقييم تأثير الوعي المالي على ضبط المصروفات وتقليل النفقات غير الضرورية.
4. دراسة أثر الوعي المالي في قدرة الأفراد على الوفاء بالالتزامات البنكية وتقليل المخاطر المرتبطة بالديون.
5. تقديم توصيات عملية لتعزيز الثقافة المالية بين الأفراد في منطقة الرياض بما يساهم في الحد من التعثر المالي.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي:

- ما مدى أثر الوعي المالي في الحد من مخاطر التعثر المالي لدى الأفراد، من خلال إدارة الدخل والمصروفات والالتزامات البنكية في منطقة الرياض؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما هو مستوى الوعي المالي لدى الأفراد في منطقة الرياض؟
2. كيف يؤثر مستوى الوعي المالي على القدرة على إدارة الدخل الشخصي بشكل فعال؟
3. ما مدى تأثير الوعي المالي على إدارة المصروفات والتحكم في النفقات؟
4. ما العلاقة بين الوعي المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات البنكية وتقليل التعثر المالي؟
5. ما الإجراءات أو الاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها لتعزيز الوعي المالي والحد من المخاطر المالية لدى الأفراد؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- يوجد أثر إيجابي للوعي المالي في الحد من مخاطر التعثر المالي لدى الأفراد، من خلال إدارة الدخل والمصروفات والالتزامات البنكية في منطقة الرياض.

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد علاقة إيجابية بين مستوى الوعي المالي لدى الأفراد وقدرتهم على إدارة دخلهم الشخصي.
2. يزيد الوعي المالي من القدرة على ضبط المصروفات وتقليل الإنفاق غير الضروري.
3. يساهم الوعي المالي في تحسين القدرة على الوفاء بالالتزامات البنكية وتقليل احتمالية التعثر المالي.
4. الأفراد ذوو الوعي المالي المرتفع يمتلكون مهارات أفضل في التخطيط المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.
5. تعزيز الثقافة المالية لدى الأفراد يحد من المخاطر المالية ويعزز الاستقرار المالي على المستوى الشخصي والمجتمعي.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Alqarni، 2026) إلى تحديد أثر الثقافة المالية على قرارات الاقتراض لدى عملاء البنوك في مدينة الخرج بالمملكة العربية السعودية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي واختبار الفرضيات للإجابة على سؤال البحث. تألفت العينة من 854 فردًا، وكانت عينة ملائمة. استُخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن الثقافة المالية، بأبعادها الخمسة، لها أثر ذو دلالة إحصائية على قرارات الاقتراض لدى عملاء البنوك في مدينة الخرج. بلغ أثر الثقافة المالية على قرارات الاقتراض حوالي 34%. بشكل عام، أظهرت العينة مستوى مرتفعًا نسبيًا من الثقافة المالية. كان بُعد إدارة الشؤون المالية الشخصية هو الأعلى، حيث أظهر مستوىً عاليًا، بينما كان بُعد الاستثمار وتنمية الثروة مرتفعًا أيضًا، ولكن بدرجة أقل. كان بُعد التخطيط للتقاعد والأمن المالي في مستوى متوسط، ومثلاً أدنى مستوى بين جميع الأبعاد. من ناحية أخرى، وُجدت اختلافات بين أفراد العينة في بعض الأبعاد، والتي يُمكن أن تُعزى إلى بعض العوامل الديموغرافية. لوحظت اختلافات بين أفراد العينة في بُعدي إدارة الديون وإدارة الأزمات المالية بناءً على مستوى الدخل. وبالمثل، لوحظت اختلافات في بُعد الدخل والتقاعد والأمن المالي بناءً على كلٍ من مستوى الدخل والمستوى التعليمي. أوصت الدراسة برفع مستوى الوعي بين الأفراد الذين يفتقرون إلى المعرفة، ولا سيما ذوي الدخل المنخفض والمستويات التعليمية المتدنية.

تبحث دراسة (Ramadan، 2025) البحثية تأثير العوامل الخاصة بالبنوك والعوامل الاقتصادية الكلية على مخاطرها وعوائدها في مصر والمملكة العربية السعودية. وتهدف إلى تحديد مدى حساسية المخاطر والعوائد للعوامل الاقتصادية الكلية والعوامل الخاصة بالبنوك في بيئات اقتصادية مختلفة، وذلك باستخدام بيانات لوحة لأكثر من 20 بنكًا في مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2008-2024. وتعتمد منهجية البحث على طريقة العزوم المعممة (GMM) لمعالجة مشكلة التداخل والعلاقات الديناميكية. وقد قاس البحث العوامل الخاصة بالبنوك من خلال كفاية رأس المال، وحجم البنك، ونسبة القروض إلى الودائع، والكفاءة التشغيلية؛ بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الكلية الخارجية من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وأسعار الفائدة بين البنوك. وقُيست مخاطر الائتمان من خلال القروض المتعثرة ومخصصاتها، بينما قُيست العوائد من خلال العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وصافي هامش الفائدة. تُبرز النتائج وجود تأثير كبير للعوامل الخاصة بالبنوك والعوامل الاقتصادية الكلية على المخاطر في مصر والسعودية، باستثناء نسبة كفاية رأس المال والناتج المحلي الإجمالي في مصر. كما أن سعر الفائدة بين البنوك

وحجمها لم يكونا مؤثرين بشكل ملحوظ على المخاطر في البنوك السعودية. علاوة على ذلك، أشارت الدراسة إلى تأثير كبير لنسبة كفاية رأس مال البنك، وسعر الفائدة بين البنوك، ونسبة القروض إلى الودائع، وكفاءة العمليات على عائدات البنوك في مصر. في المقابل، تأثرت العائدات بشكل كبير بنسبة كفاية رأس المال وكفاءة العمليات فقط في السعودية، بينما كان تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على عائدات البنوك في السعودية ضئيلاً. تُظهر مخاطر وعوائد البنوك المصرية حساسية للعوامل الخاصة بالبنوك والعوامل الاقتصادية الكلية، في حين تُظهر البنوك السعودية استقراراً ومرونة أكبر في مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية، وحساسية أقل للعوامل الداخلية.

يتزايد الطلب العالمي على الطاقة المتجددة نتيجةً للمخاوف المتعلقة بتغير المناخ والتلوث ومحدودية موارد الوقود الأحفوري، وقد اعترف بالطاقة المتجددة كعامل هام في تحقيق التنمية المستدامة. وقد تبنت حكومة المملكة العربية السعودية سياسة خفض دعم الوقود الأحفوري كحافز مالي لدعم إنتاج واستهلاك هذا الوقود. لذا، تهدف دراسة (Elzaki، 2023) إلى بحث تأثيرات وصدمات مؤشرات التنمية المالية السعودية على استهلاك الطاقة المتجددة، ودراسة مسار العلاقة السببية بين هذه المؤشرات واستهلاك الطاقة المتجددة. تغطي الدراسة بيانات سنوية للفترة من 1990 إلى 2021، وتطبق نموذج الانحدار الذاتي المتجهي الأساسي (VAR)، واختبار غرانجر للسببية، وتحليل تباين خطأ التنبؤ (FEVD)، ودالة استجابة النبضة (IRF). على المدى القصير، تشير نتائج نموذج VAR إلى تأثير إيجابي وهام لتقلبات أسعار الأسهم والائتمان الخاص على استهلاك الطاقة المتجددة. أما نتائج العلاقة السببية بين استهلاك الطاقة المتجددة ومؤشرات التنمية المالية فكانت متضاربة. يُظهر اختبار غرانجر للسببية وجود علاقة سببية قوية بين تقلبات أسعار الأسهم والائتمان الخاص واستهلاك الطاقة المتجددة. وتُشير نتائج تحليل تقلبات أسعار الطاقة المتجددة (FEVD) إلى أن تغيرات استهلاك الطاقة المتجددة تُعزى إلى الصدمات الابتكارية، وأنها تستجيب إيجاباً للصدمات التنموية المالية. كما تُظهر نتائج تحليل استجابة النبضة (IRF) أن استهلاك الطاقة المتجددة يستجيب إيجاباً للصدمات التي تؤثر على الائتمان الخاص، والالتزامات السائلة، وتقلبات أسعار الأسهم. ويمكن للسلطات تشجيع الاستثمار في استهلاك الطاقة المتجددة من خلال تقديم حوافز مالية؛ كما يمكن للحكومات تعزيز الشراكات الوطنية والدولية بين المستثمرين وصناع السياسات والجهات المعنية في القطاع. ويُوصى بشدة باستخدام محددات مختلفة لمؤشرات التنمية المالية، وإدراج العوامل السكانية في دالة استهلاك الطاقة المتجددة، وذلك لتحديد الطلب على الطاقة المتجددة في

المملكة العربية السعودية. كما يُمكن أن يُوفر إجراء تحليل دقيق لقطاعات محددة ضمن الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها، رؤى عملية لصناع السياسات.

تتناول دراسة (al-sheikh، 2023) أثر المخاطر المالية غير المنتظمة، بما في ذلك مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، على الاستقرار المالي في البنوك التقليدية المدرجة في بورصة عمان في الأردن. يُعدّ فهم هذه المخاطر وإدارتها أمرًا بالغ الأهمية لحماية المستثمرين، والحفاظ على الاستقرار المالي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتعزيز القطاع المالي في الأردن. تعتمد الدراسة منهجًا وصفيًا لجمع البيانات وتحليلها، وتستخدم بيانات مقطعية على مدى خمس سنوات (من 2016 إلى 2021) لتحديد علاقات السبب والنتيجة بين متغيرات الدراسة، مع مراعاة العوامل الأخرى ذات الصلة التي قد تؤثر على هذه العلاقات. تشير النتائج إلى أنه على الرغم من أن مخاطر السيولة قد لا تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي، إلا أنها تظل عامل خطر حاسمًا يتطلب اهتمامًا في استراتيجيات إدارة المخاطر. كما أن لمخاطر الائتمان أثرًا سلبيًا على الاستقرار المالي، مما يُبرز أهمية استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان الفعّالة للحفاظ على استقرار النظام المالي. وتخلص الدراسة إلى أن المخاطر التشغيلية ليس لها تأثير مباشر على الاستقرار المالي. ومع ذلك، يمكن أن يكون للمخاطر التشغيلية غير المنتظمة آثار كبيرة على المؤسسات المالية الفردية، وقد تؤثر بشكل غير مباشر على الاستقرار العام. تؤكد الدراسة على أهمية استراتيجيات إدارة المخاطر الشاملة للتخفيف من الأثر السلبي للمخاطر المالية غير المنتظمة على الاستقرار المالي. وقد تتناول الأبحاث المستقبلية تحليل تأثير أنواع أخرى من المخاطر على الاستقرار المالي.

التعليق على الدراسات السابقة:

- أوجه التشابه في الدراسات السابقة

تشابه الدراسات السابقة في التركيز على العلاقة بين العوامل المالية والسلوك الاقتصادي أو الاستقرار المالي. جميع الدراسات اهتمت بدراسة تأثير الثقافة المالية أو العوامل المالية الخاصة بالمؤسسات أو المؤشرات الاقتصادية على نتائج محددة، مثل قرارات الاقتراض، مخاطر وعوائد البنوك، استهلاك الطاقة المتجددة، أو الاستقرار المالي للبنوك. كذلك، استخدمت أغلب الدراسات منهجيات كمية، مثل الاستبانة أو بيانات البنوك أو نماذج الانحدار والتحليل الإحصائي، لتحديد العلاقة بين المتغيرات وفحص الفرضيات. علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات جميعها أن هناك تأثيرًا

ملحوظاً للمتغيرات المالية على النتائج المدروسة، مما يبرز أهمية الوعي المالي والإدارة الجيدة للمخاطر في تحقيق استقرار مالي أو استثمار فعال.

- أوجه الاختلاف في الدراسات السابقة

تختلف الدراسات السابقة من حيث نطاق الدراسة وموضوعها وطبيعة البيانات المستخدمة. بعض الدراسات ركزت على الأفراد وسلوكهم المالي الشخصي، بينما تناولت أخرى مؤسسات مالية كبيرة مثل البنوك التقليدية في بيئات مختلفة. كذلك، اختلفت الدراسات في المتغيرات التي تم قياسها؛ فبينما ركزت دراسة على الثقافة المالية وأبعادها، اهتمت أخرى بالعوامل الاقتصادية الكلية ومخاطر البنوك، في حين تناولت دراسة ثالثة العلاقة بين مؤشرات التنمية المالية واستهلاك الطاقة المتجددة. كما تباينت طرق التحليل، فبعضها اعتمد على بيانات مقطعية، والبعض الآخر استخدم بيانات لوحية أو نماذج VAR و FEVD، مما يوضح تنوع المنهجيات التطبيقية بحسب طبيعة المتغيرات والبيانات.

- الفجوات البحثية التي يميزها البحث الحالي

على الرغم من تعدد الدراسات السابقة، توجد فجوات بحثية واضحة يمكن أن يركز عليها البحث الحالي. أولاً، هناك نقص في الدراسات التي تربط بين الثقافة المالية للأفراد وسلوكياتهم المالية ضمن سياق أوسع يشمل الاستقرار المالي للبنوك أو التأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية. ثانياً، معظم الدراسات ركزت على عينة محددة أو بيئة جغرافية معينة دون دمج تأثير العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية بشكل شامل. ثالثاً، لم تتناول الدراسات السابقة بشكل كافٍ العلاقة التفاعلية بين المخاطر المالية غير المنتظمة وسلوك الأفراد أو المؤسسات في الأسواق الناشئة، أو تأثيرها على تبني سياسات الطاقة المتجددة. وبالتالي، البحث الحالي يمكن أن يملأ هذه الفجوات من خلال دراسة متكاملة تجمع بين الثقافة المالية، المخاطر المالية، وسلوكيات الاستثمار أو الاقتراض، مع مراعاة الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للأفراد والمؤسسات في سياق محلي محدد.

المنطلقات النظرية للدراسة

- مفهوم الوعي المالي

يُعد الوعي المالي أحد الركائز الأساسية لإدارة الموارد المالية الشخصية، ويشير إلى قدرة الأفراد على فهم المبادئ المالية الأساسية واتخاذ قرارات مدروسة تتعلق بالدخل والمصروفات والادخار والاستثمار، إضافةً إلى فهم أدوات التمويل المتاحة مثل القروض البنكية وبطاقات الائتمان. ويشمل الوعي المالي معرفة كيفية التخطيط المالي على المدى القصير والطويل، والقدرة على تقدير المخاطر المالية المختلفة، واتخاذ القرارات المناسبة لتقليل التعرض لهذه المخاطر. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الأفراد ذوي الوعي المالي المرتفع يتمتعون بقدرة أكبر على إدارة الموارد المالية بفعالية، حيث يمكنهم وضع ميزانيات دقيقة، التحكم في الإنفاق، والوفاء بالالتزامات البنكية دون التعرض للتعثر المالي. وعليه، فإن تعزيز الثقافة المالية يعد استثمارًا استراتيجيًا في رأس المال البشري، لأنه يمكّن الأفراد من مواجهة التحديات المالية اليومية بوعي ومرونة (الميريك، 2025).

- إدارة الدخل والمصروفات

تمثل إدارة الدخل والمصروفات أحد الجوانب التطبيقية الأساسية للوعي المالي، حيث يتطلب الأمر القدرة على موازنة الموارد المالية مع الاحتياجات المختلفة. إدارة الدخل تشمل معرفة مصادر الدخل المتاحة، والتمييز بين الدخل الثابت والمتغير، وتقدير القدرة الشرائية الفعلية، بينما تشمل إدارة المصروفات القدرة على تنظيم النفقات، وترتيب الأولويات المالية، وتجنب النفقات غير الضرورية أو العشوائية. وتشير الدراسات إلى أن عدم القدرة على إدارة الدخل والمصروفات يعد من أبرز مسببات التعثر المالي، حيث يؤدي إلى تراكم الديون وفقدان السيطرة على الميزانية الشهرية. وعليه، فإن الوعي المالي يساهم بشكل مباشر في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية سليمة، وتحقيق التوازن بين المدخرات والنفقات، وهو ما يعكس أهمية دراسة هذا البعد في السياق التطبيقي لمنطقة الرياض، حيث يعيش الأفراد في بيئة اقتصادية متسارعة ومتطلبات مالية عالية (سمية، 2024).

- الالتزامات البنكية وأثرها على التعثر المالي

تلعب الالتزامات البنكية، مثل القروض الشخصية وبطاقات الائتمان، دورًا رئيسيًا في التعثر المالي إذا لم تتم إدارتها بشكل مناسب. فالأفراد الذين يفتقرون إلى الوعي المالي غالبًا ما يتعرضون لصعوبات في الوفاء بالتزاماتهم، مما يؤدي إلى تراكم الفوائد والغرامات، وبالتالي زيادة حجم الديون ومخاطر التعثر.

وتشير النظرية المالية إلى أن القدرة على إدارة الالتزامات البنكية تعتمد على التخطيط المسبق، ووعي الفرد بشروط وأحكام القروض، وفهم تكلفة التمويل والفوائد المترتبة عليها. ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز الوعي المالي لدى الأفراد يساهم في الحد من التعثر المالي، من خلال تمكينهم من اختيار الأدوات المالية الأنسب، وتحديد القدرة الحقيقية على السداد، ووضع استراتيجيات لإدارة الديون بشكل مستدام (Metwally، 2025).

- مخاطر التعثر المالي وأبعادها

التعثر المالي هو الحالة التي يصبح فيها الفرد غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد، ويعكس ضعف التخطيط المالي أو نقص الوعي المالي. تتنوع أبعاد مخاطر التعثر المالي لتشمل الأبعاد الاقتصادية، مثل تراكم الديون والفشل في الوفاء بالالتزامات؛ والأبعاد النفسية والاجتماعية، مثل الضغوط النفسية والصراعات الأسرية؛ بالإضافة إلى الأبعاد المؤسسية، حيث تؤثر حالات التعثر على استقرار المؤسسات المالية والبنوك. وتسهم الدراسات الحديثة في إبراز العلاقة بين التعثر المالي والوعي المالي، مؤكدة أن الأفراد ذوي الثقافة المالية المرتفعة يمتلكون أدوات وإستراتيجيات لتقليل المخاطر المالية، مثل إعداد ميزانية واقعية، توزيع الالتزامات على مراحل، وتجنب القروض غير الضرورية. ومن هنا تأتي أهمية دراسة العلاقة بين الوعي المالي وإدارة الموارد المالية للحد من التعثر المالي، مع التركيز على الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الرياض (Plessis و Jordaan، 2025).

- الإطار النظري للعلاقة بين الوعي المالي والتعثر المالي

يعتمد الإطار النظري لهذه الدراسة على الربط بين الوعي المالي ومخاطر التعثر المالي، حيث يتمثل في افتراض أن ارتفاع مستوى الوعي المالي لدى الأفراد يؤدي إلى تحسين إدارة الدخل والمصروفات والالتزامات البنكية، وبالتالي الحد من التعثر المالي. ويستند هذا المنطلق إلى نظريات الإدارة المالية الشخصية، التي تؤكد على أهمية التخطيط المالي، واتخاذ القرارات المدروسة، والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، تهدف الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الوعي المالي بشكل عملي على السلوك المالي للأفراد في منطقة الرياض، وذلك من خلال تحليل كيفية إدارة الأفراد لمواردهم المالية، وقدرتهم على الوفاء بالالتزامات البنكية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالديون، بما يعزز الاستقرار المالي والنفسي والاجتماعي (Samarasinghe، 2024).

المنهجية وطرق البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية كإطار أساسي للتحليل العلمي، وذلك لتمكين الباحث من قياس العلاقة بين المتغيرات المالية بشكل دقيق وتحليل تأثير الوعي المالي على الحد من مخاطر التعثر المالي لدى الأفراد في منطقة الرياض. ويُعرف المنهج الكمي بأنه أسلوب بحث يعتمد على جمع البيانات الرقمية وتحليلها إحصائيًا للوصول إلى نتائج موضوعية يمكن تعميمها على المجتمع محل الدراسة. ويتيح هذا المنهج اختبار الفرضيات البحثية بدقة وفحص قوة العلاقة بين المتغير المستقل، وهو مستوى الوعي المالي، والمتغير التابع، وهو التعثر المالي، مع التركيز على أبعاد إدارة الدخل والمصروفات والالتزامات البنكية. ومن خلال استخدام هذا المنهج، يمكن تقييم مدى قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مالية سليمة والحد من المخاطر المالية التي قد تؤثر على استقرارهم المالي والنفسي والاجتماعي.

يتمثل مجتمع الدراسة في الأفراد المقيمين في منطقة الرياض ممن لديهم تعاملات مالية منتظمة مع البنوك، ويشمل هذا المجتمع فئات عمرية ومستويات تعليمية ومهنية متنوعة، بهدف الحصول على صورة دقيقة وشاملة لسلوك الأفراد المالي في بيئة اقتصادية نشطة ومعقدة. أما عينة الدراسة، فسيتم اختيارها بطريقة العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل مختلف الفئات السكانية والاقتصادية، مع مراعاة التوزيع الجغرافي والدخل الشهري والمستوى التعليمي، بما يحقق موثوقية النتائج ويتيح إمكانية تعميمها على المجتمع المستهدف.

وتعتمد الدراسة في جمع البيانات على استبيان مصمم خصيصًا لقياس مستوى الوعي المالي وعلاقته بإدارة الدخل والمصروفات والالتزامات البنكية ومخاطر التعثر المالي. ويتكون الاستبيان من مجموعة من الأسئلة المغلقة التي تغطي المحاور الأساسية للدراسة، حيث يتم قياس مستوى الوعي المالي العام وفهم المبادئ المالية الأساسية، وتحليل قدرة الأفراد على إدارة دخلهم والتحكم في مصروفاتهم، بالإضافة إلى دراسة كيفية التعامل مع الالتزامات البنكية المختلفة ومدى تعرض الأفراد لمخاطر التعثر المالي. ويتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة الاتفاق أو الاختلاف مع كل عبارة، مما يتيح جمع بيانات كمية دقيقة يمكن تحليلها إحصائيًا.

بعد جمع البيانات، يتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستنتاجية، حيث يُستخدم الإحصاء الوصفي لتوضيح الخصائص الديموغرافية للعينة، وقياس المتوسطات والانحراف المعياري للمتغيرات المالية المختلفة. كما يتم استخدام تحليل الارتباط لفحص العلاقة بين مستوى الوعي المالي وقدرة الأفراد على إدارة دخلهم ومصروفاتهم والالتزام بالواجبات البنكية، بالإضافة إلى استخدام تحليل الانحدار الخطي لاختبار أثر الوعي المالي على

التعثر المالي وتحديد قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة. ويتم كذلك اختبار الفرضيات البحثية للتأكد من صحتها أو رفضها، بما يضمن الوصول إلى نتائج علمية دقيقة وموثوقة.

لضمان مصداقية وموثوقية الدراسة، يتم اختبار الاستبيان باستخدام معامل كرونباخ ألفا للتحقق من اتساق الأدوات المستخدمة في قياس المتغيرات المختلفة. كما تُراعى معايير الصدق الداخلي والخارجي، لضمان أن البيانات المستخلصة تعكس الواقع المالي للأفراد بدقة، وتتيح الاستفادة منها في وضع توصيات عملية لتعزيز الثقافة المالية والحد من التعثر المالي في المجتمع. من خلال هذه المنهجية الكمية، تهدف الدراسة إلى تقديم نتائج قابلة للتطبيق العملي، توضح مدى تأثير الوعي المالي على إدارة الموارد المالية الشخصية، وتقديم إطار علمي يربط بين المعرفة المالية والسلوك المالي الواقعي للأفراد في منطقة الرياض.

أدوات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية كأساس لجمع وتحليل البيانات، وتعتبر الأداة الرئيسية لجمع المعلومات في هذه الدراسة هي الاستبيان المصمم خصيصاً لقياس المتغيرات المالية الأساسية، والتي تتعلق بالوعي المالي وإدارة الدخل والمصروفات والالتزامات البنكية، بالإضافة إلى تقييم التعرض لمخاطر التعثر المالي لدى الأفراد في منطقة الرياض. ويتميز الاستبيان بقدرته على تحويل المفاهيم النظرية إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي، مما يسمح بتحليل العلاقات بين المتغيرات بشكل موضوعي، وفحص الفرضيات البحثية باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة.

تم تصميم الاستبيان بحيث يغطي مجموعة من المحاور الرئيسية، بدءاً من قياس مستوى الوعي المالي العام لدى الأفراد، وفهمهم للمبادئ المالية الأساسية، وصولاً إلى إدارة الدخل، أي مدى قدرة الأفراد على توزيع مواردهم المالية بين الاحتياجات الأساسية والادخار، ثم إدارة المصروفات من خلال تقييم قدرتهم على ضبط الإنفاق والحد من النفقات غير الضرورية. كما يتناول الاستبيان الالتزامات البنكية، بما في ذلك القروض وبطاقات الائتمان، وقياس قدرة الأفراد على الوفاء بها في المواعيد المحددة، وأخيراً قياس مخاطر التعثر المالي المرتبطة بتراكم الديون والفشل في إدارة الموارد المالية بشكل سليم.

يعتمد الاستبيان على مقياس ليكرت الخماسي، حيث تتراوح الإجابات بين "موافق جداً" و "غير موافق إطلاقاً"، وهو ما يتيح تحويل البيانات إلى أرقام يمكن تحليلها إحصائياً بدقة. كما أن تصميمه يسمح بالتحقق من العلاقة بين

كل محور من محاور الاستبيان وبين المتغيرات الأخرى، وبالتالي تحديد مدى تأثير الوعي المالي على إدارة الموارد المالية والحد من التعثر المالي.

لضمان موثوقية الاستبيان وصحته، تم اختبار اتساق الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، للتأكد من أن الأسئلة تقيس المتغيرات المستهدفة بشكل متسق ودقيق. كما تم اعتماد المعايير العلمية للصدق الداخلي والخارجي لضمان أن البيانات المستخلصة تعكس الواقع المالي للأفراد بدقة، وتوفر أساسًا قويًا لتحليل النتائج، واستخلاص توصيات عملية قابلة للتطبيق في تعزيز الثقافة المالية والحد من التعثر المالي في منطقة الرياض. يُعد الاستبيان الكمي الأداة الرئيسية للدراسة، لأنه يمكن الباحث من قياس المتغيرات بدقة، واختبار الفرضيات، وتحليل أثر الوعي المالي على إدارة الدخل والمصروفات والالتزامات البنكية، وبالتالي تقديم نتائج علمية موثوقة تساهم في فهم العلاقة بين الثقافة المالية والمخاطر المالية للأفراد بشكل واضح وعملي.

حدود الدراسة

- الحدود البشرية

تقتصر هذه الدراسة على الأفراد المقيمين في منطقة الرياض ممن لديهم تعاملات مالية منتظمة مع البنوك والمؤسسات المالية، سواء من خلال القروض، بطاقات الائتمان، أو الحسابات المصرفية الأخرى. ويشمل نطاق الدراسة مختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمية والمهنية، بهدف الحصول على عينة تمثل المجتمع المالي للمنطقة بدقة. ويأتي تحديد هذه الحدود البشرية نظرًا لأن الدراسة تركز على العلاقة بين الوعي المالي والسلوك المالي للأفراد، ولا تشمل المؤسسات أو الشركات كمجتمع بحثي، وإنما تهتم بالسلوك الفردي في إدارة الدخل والمصروفات والالتزامات البنكية. كما تُستثنى من الدراسة الفئات التي لا تمتلك أي تعاملات مالية رسمية، نظرًا لعدم قدرتها على تقديم بيانات دقيقة حول مستوى الوعي المالي أو التعرض لمخاطر التعثر المالي.

- الحدود الزمانية

تغطي هذه الدراسة فترة زمنية محددة تمتد من بداية جمع البيانات حتى اكتمال التحليل، مع التركيز على الوضع المالي الحالي للأفراد في الوقت الراهن. ويرتبط ذلك برغبة الباحث في دراسة أثر الوعي المالي على التعثر المالي ضمن بيئة

اقتصادية معاصرة، تعكس تأثير الظروف المالية الحالية، مثل أسعار الفائدة، التضخم، وتكاليف المعيشة في منطقة الرياض. ولا تشمل الدراسة بيانات مالية تاريخية قديمة أو توقعات مستقبلية بعيدة، إذ يقتصر التحليل على الفترة الزمنية التي تم فيها تطبيق الاستبيانات وجمع البيانات مباشرة من المشاركين، لضمان دقة المعلومات وملاءمتها للواقع الحالي.

- الحدود المكانية

تقتصر الدراسة على منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وذلك بسبب كونها المركز المالي والتجاري الأهم في المملكة، حيث تشهد نشاطاً اقتصادياً عالياً وتعدّ في الخدمات البنكية والمالية التي تتطلب مستوى معين من الثقافة المالية لدى الأفراد. ويتيح التركيز على هذه المنطقة فهم تأثير الوعي المالي في بيئة حضرية واقتصادية نشطة، مع تحديات مالية ملموسة تتعلق بإدارة الدخل والمصروفات والالتزامات البنكية. كما يسمح هذا التحديد المكاني بتطبيق نتائج الدراسة على بيئة محددة ذات خصائص اقتصادية واجتماعية متشابهة، مما يساهم في تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ بشكل واقعي وفعال.

المراجع

- المراجع العربية:

- المبيريك, ه. ف. (2025). دور محو الأمية المالية في رفع مستوى الوعي المالي لدى الكبار في ضوء نظرية ماسلو . Retrieved from https://ssj.journals.ekb.eg/article_462241.html
- سمية, ب. ز. (2024). أثر التثقيف المالي على مستويات الشّمول المالي -دراسة استقصائية -. Retrieved from <https://asjp.cerist.dz/en/article/240780>

- المراجع الأجنبية:

- Al-Khazaleh, S. (2026). Access to Finance, Financial Constraints and Financial Inclusion in The Context of Globalization: A Systematic Literature Review and Future Directions for FinTech Innovations. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2590051X25000644>
- Alqarni, A. (2026). The Impact of Financial Literacy on Borrowing Decisions among Bank Clients in Al-Kharj City, Saudi Arabia. Retrieved from https://aja.journals.ekb.eg/article_482532.html?lang=en
- Al-sayed, A. (2022). The Smart City-Line in Saudi Arabia: Issue and Challenges. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/359220871_The_Smart_City-Line_in_Saudi_Arabia_Issue_and_Challenges
- al-sheikh, E. (2023). The impact of liquidity risk, credit risk, and operational risk on financial stability in conventional banks in Jordan The impact of liquidity risk, credit risk, and operational risk on financial stability in conventional banks in Jordan. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/387947666_The_impact_of_liquidity_risk_credit_risk_and_operational_risk_on_financial_stability_in_Jordan_The_impact_of_liquidity_risk_credit_risk_and_operational_risk_on_financial_stability
- Elgin, C. (2025). Anticipatory macroeconomic governance: exploring future-oriented strategies for economic resilience and sustainability. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1186/s40309-025-00248-6>
- Elzaki, R. M. (2023). Impact of Financial Development Shocks on Renewable Energy Consumption in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/22/16004>
- Hamdaoui, M. (2023). Understanding the dynamics of financial and economic crises: a comprehensive analysis. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311886.2025.2454740>

- Katnic, I. (2024). Understanding the Role of Financial Literacy in Enhancing Economic Stability and Resilience in Montenegro: A Data-Driven Approach. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/16/24/11065>
- Metwally, A. B. (2025). Financial and Economic Determinants of Banks Financial Distress in MENA Region. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2227-7099/13/2/56>
- Nadir, M. (2025). Financial literacy and SME financial distress studies: A systematic literature review. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/396145772_Financial_literacy_and_SME_financial_distress_studies_A_systematic_literature_review
- Plessis, L. D., & Jordaan, Y. (2025). Consumer spending self-control, financial well-being and life satisfaction: the moderating effect of relative deprivation from consumers holding debt. Retrieved from <https://www.emerald.com/ijbm/article/43/8/1779/1250013/Consumer-spending-self-control-financial-well>
- Ramadan, H. (2025). The impact of bank specific and macroeconomic factors on banks' risk and return: A comparative study between Egypt and Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/399036892_The_impact_of_bank_specific_and_macroeconomic_factors_on_banks'_risk_and_return_A_comparative_study_between_Egypt_and_Saudi_Arabia
- Samarasinghe, M. (2024). Analyzing the Determinants of Financial Distress: A Study of Licensed Finance Companies in Sri Lanka. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/387126540_Analyzing_the_Determinants_of_Financial_Distress_A_Study_of_Licensed_Finance_Companies_in_Sri_Lanka
- Ventre, V. (2024). Relationship between an inconsistent degree of financial literacy and inconsistent decision-making in intertemporal choices. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2405844024032845>

Midocean University
College of Management
Master of Risk Management



**The Impact of Financial Awareness on Reducing the Risk of Financial Default Among
Individuals: An Applied Study on Income, Expense, and Bank Liabilities
Management in the Riyadh Region**

Prepared by the student/

Hamad Ali Al-Sudairi

University ID/

253001679

Supervisor/

Prof. Dr. Faisal Abdul Hamid Mohammed

Prof. Dr. Fayez Ali Jarad

Year

2026